شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

التوافقات لا تجلب الكهرباء!

ماذا يحدث لموظف صغير في تربية البصرة أو صحة الكوت أو بلدية الرمادي عندما تصاب طفلته بالسحايا أو زوجته بالسرطان أو والدته بالفشل الكلوي فيضطر إلى الانقطاع عن الدوام في دائرته أياماً وأسابيع وحتى أشهراً؟

هذه ليست أحجية ولا معادلة رياضية معقدة.. فالموظف المتغيّب تُخصم غياباته من أيام إجازته السنوية فإذا تجاوزها حُجب عنه الراتب.. هذا قانون عالمي مُطبق في اليابان كما في أميركا، وهو قانون مطبق في العراق أيضاً على موظفي الدولة وعمال القطاع الخاص ويشمل الموظف في تربية البصرة أو في صحة الكوت أو في بلدية الرمادي سواء بسواء.

ثمة استثناء فريد في نوعه من هذا القانون العالمي يوجد هنا في بلادنا، وبالذات في الهيئة المسؤولة عن تشريع القوانين ومراقبة تطبيقها، فمجلس النواب يمنح عملياً أعضاءه الحق في عدم الدوام متى شاءوا حتى لو دام غيابهم أشهراً، مميزاً نفسه في هذا عن كل برلمانات العالم وعن كل دوائر الدولة في العراق وخارج العراق.

كيف؟ وبأي حق يُدير النواب ظهورهم للبرلمان وجلساته فيعطلون تشريع القوانين التي يحتاج إليها الناس في حياتهم اليومية، ويؤخرون إقرار الموازنة العامة فيصيبون الحياة بالشلل كما حصل أخيراً؟

لا يوجد أي حق أو قانون أو ضابط أو رابط لهذه الاستهانة المفرطة بالشعب ومصالحه وحقوقه من قبل من يُفترض أنهم نواب الشعب الذين انتخبهم للسهر على خدمته بتشريع القوانين اللازمة لتأمين الحياة الكريمة له، وليس الانصراف إلى مصالحهم الشخصية والحزبية.

مقرر مجلس النواب، النائب محمد الخالدي، أقرّ بأن عددا غير قليل من النواب لا يواظب على الحضور إلى البرلمان، حتى ان بعضهم لم يحضر سوى ثلاث مرات أو أربع على مدى أكثر من سنة، لكن "التوافقات السياسية" تمنع رئيس المجلس من القيام بواجبه في فصل هؤلاء النواب تطبيقا للنظام الداخلي، ولفت إلى أن "التوافقات السياسية عطلت التصويت على كثير من القوانين المهمة للعراقيين، وباتت اليوم أكبر من الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب".

التوافقات السياسية تمنع محاسبة النواب المقصّرين حتى في أبسط واجباتهم والتزاماتهم. لكن ليس هذا كل شيء، فهذه التوافقات، قبل ذلك، تسمح بدخول من لا يستحق ولا يستأهل إلى البرلمان طمعاً في المال والنفوذ والسلطة .. والتوافقات تجعل من إرهابيين قتلة نواباً ووزراء.. والتوافقات ترفع فاسدين ومفسدين ومزوري شهادات إلى مستوى يكونون معه وكلاء وزارات ومدراء ورؤساء مؤسسات وسفراء ومحافظين... الخ. والتوافقات تمنح الوظائف الجديدة لمنتسبي الأحزاب المتوافقة ومرتزقتها وتمنعها عن الشباب الكفء العاطل عن العمل منذ سنوات.. والتوافقات ترسي العقود على الأتباع والأزلام وتحجبها عن ذوي الكفاءة والخبرة الأمناء.

والتوافقات السياسية تَحول دون محاسبة المقصّرين والفاسدين من المسؤولين، وتُعيق مثولهم أمام القضاء.

التوافقات السياسية في بلادنا تفعل الغرائب وتأتي بالأعاجيب، لكنها لم تستطع أن تجلب للناس شيئاً بسيطاً اسمه الكهرباء التي اكتشف الإنسان وجودها منذ آلاف السنين وولّدها بنفسه منذ قرنين!

العراقية والكردستاني متمّسكان باتفاقية أربيل.. والتحالف يطرح ورقة جديدة

طرح التحالف الوطني، أكبر كتلة سياسية في مجلس النواب، أمس، ورقته لـ"بناء" الدولة لمرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي خلال اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني المزمع عقده في بغداد برعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني، فيما تم تحديد الأسبوع المقبل موعدا لعرض القائمة العراقية والتحالف الكردستاني لورقتيهما الإصلاحية.

وعقدت القيادات السياسية أمس اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني في منزل طالباني وسط بغداد فيما تشهد الأزمة السياسية انفراجا بعد إنهاء القائمة العراقية لمقاطعتها الحكومة والبرلمان.

□ بغداد / إياد التميمي

وشهدت البلاد أسوأ أزمة سياسية في أعقاب إصدار القضاء العراقي مذكرة اعتقال بحق الهاشمي ومساع لعزل نائب رئيس الوزراء صالح المطلك عن منصبه مما اجبر العراقية- التي ينتمي إليها السياسيان المذكوران- على مقاطعة مجلس الوزراء، إلا أنها أنهت المقاطعة بعد حصولها على تطمينات من التحالف الوطني.

وقالت المستشارة في مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي مريم الريس في تصريح للمدى إن "الاجتماع الذي عقد بين جميع الكتل السياسية تم خلاله استعراض ورقة معتمدة من التحالف الوطني تضمنت أسس بناء الدولة العراقية بعد انسحاب القوات الأميركية، إذ استعرضت الورقة مشاكل الدولة العراقية بشكل عام في الجانب التشريعي والعلاقة مع إقليم كردستان".

وأوضحت الريس التي حضرت الاجتماع أن "الورقة التي تم استعراضها من قبل التحالف الوطني تطرقت إلى المادة ١٤٠ من الدستور، والبيشمركة، وقانون النفط والغاز، والعلاقة ما بين المركز والإقليم وما بين المركز والمحافظات".

وأشارت الريس إلى أن "التحالف الوطني أكد خلال طرحه على عدم إمكانية إيجاد حل للمشاكل العالقة بالمجاملات والتوافقات السياسية وشدد على أن الحل يكون بالاعتماد على الدستور"، مشيرة إلى أن "بعض الأطراف كان لديها اعتراضات على أن الدستور غير مكتمل وبعض القوانين لم تشرع لغاية الآن وهي بحدود ٥٤ قانونا".

وتابعت المستشارة في مكتب المالكي بالقول إن "التحالف الوطني شدد في ورقته التي طرحها على ضرورة عدم الاعتراض على القضاء العراقي على اعتبار أن التشكيك فيه بمثابة التشكيك في العملية السياسية برمتها"، مبينة ان "المجتمعين اتفقوا على تحديد يوم الأحد المقبل موعدا لانعقاد الاجتماع الثاني لطرح القائمة العراقية والتحالف الكردستاني لورقة المشاكل التي بحوزتهما".

مشيرة إلى أن التحالف ينتظر من الأطراف تقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم على الورقة أو تقديم ورقة خاصة بهم مؤكدة على ان اجتماع اللجنة اتفق على تغيير اسم المؤتمر الوطني إلى "لقاء وطني".

إلى ذلك تمسك التحالف الكردستاني بورقة أربيل منوها إلى أن ورقة التحالف الوطني كانت ايجابية إلا أن التحالف الكردستاني لم يقدم غير الورقة التي اتفقت عليها الكتل في أربيل برعاية رئيس الإقليم مسعود بارزاني.

وقال المتحدث باسم التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي "إن الاجتماع الوطني لم يستطع حل المشاكل العالقة إلا إذا تمسك الجميع بتفعيل اتفاقية أربيل".

وأضاف الاتروشي في اتصال مع (المدى) "كل ما تسعى إليه الكتل لم يكن أفضل من الذي اتفقنا عليه في أربيل فعقد اجتماع وطني لا يغير من الخارطة السياسية شيئا وانه لا جديد في مطالب الكتل منوها إلى أن ورقة التحالف ايجابية".

وفي السياق ذاته رفضت القائمة العراقية تغير اسم المؤتمر إلى ملتقى وطني حسب ما اتفقت عليه اللجنة التحضيرية.

عضو القائمة العراقية وحدة الجميلي قالت في مقابلة مع (المدى) إن القائمة مازالت متمسكة بمطالبها التي هي ما ان تحققت فأن الأزمة السياسية ستكون في طريقها للانفراج.

وأضافت الجميلي بما أن الساحة السياسية شهدت تصعيدا في ما يخص ملف نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك فأن ورقة اربيل ببنودها الـ٩ سوف تدرس من جديد وتقديم ورقة خاصة بمطالب العراقية وسيضاف لها قضيتي طارق الهاشمي وصالح المطلك منوها إلى أن طلب القائمة في ما يخص حل قضية الهاشمي بشقها السياسي هي لنقل القضية إلى كركوك حسب ما طالب به نائب رئيس الجمهورية.

وتابعت الجميلي أن تغيير اسم المؤتمر قد يساهم في تغيير محتواه ومضمون ما سيناقشه حيث أن اسم ملتقى قد يعطي بعدا من أن هناك اتفاقات سرية ممكن أن تعقد على حساب الاستحقاقات.

وكانت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، عن اتفاقها على عدم تسييس القضاء وتمثيل جميع مكونات المجتمع العراقي بشكل كامل في العملية السياسية، فيما طالب رئيس الجمهورية جلال طالباني اللجنة بوضع خارطة طريق لمواصلة العملية السياسية في إطار الدستور واتفاقات أربيل.

وقال بيان صدر عن مكتب رئيس الجمهورية جلال طالباني تلقت "المدى" نسخة منه، إن "ممثلي التحالف الوطني وائتلافي العراقية والكتل الكردستانية اجتمعوا، في مقر رئيس الجمهورية بحضور رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي"، مبيناً أن "المشاركين اتفقوا على التزام جميع المشاركين في العملية السياسية بالوقوف صفاً واحداً ضد الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة التي تسعى إلى تهديد العراق وإلحاق الأذى بالشعب".

طاولة اتفاقية اربيل.. ارشيف

الياسري: أنا المرشح الأقوى لوزارة الداخلية

□ بغداد / المدى

أكد الضابط السابق في الجيش توفيق الياسري انه المرشح الابرز لمنصب وزارة الداخلية، مستدلا بوجود توافق عليه من اغلب الكتل السياسية.

وعلى العكس مما شدد عليه الياسري، فأن مصادر مطلعة اعتبرت حسم الوزارات الامنية بالمستحيلة في الوقت الحالي لعدم إجماع الكتل السياسية على مرشحين معينين لاسيما لمنصب وزير الدفاع.

وتتحدث مصادر مؤكدة رغبة التيار الصدري في حسم التحالف الوطني منصب وزير الداخلية حتى تستطيع الحصول على وكالتها، أمرٌ المح إليه النائب الصدري أمير الكناني في تصريح سابق لـ(المدى) بالقول "جميع الكتل السياسية تمتلك مناصب خاصة في الوزارات الأمنية سوى الصدريين".

من جانبه يقول النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي في تصريح لـ(المدى) "إن الشروط التي وضعها التحالف الوطني لمرشح الدفاع والذي يفترض أن يكون من القائمة العراقية غير واضحة المعالم فهم يشددون على أن يكون المرشح مقبولا دون تعريف من هو الشخص المقبول".

وفي تطور لاحق قال مرشح رئيس الوزراء لشغل منصب وزير الداخلية توفيق الياسري، بأنه مرشح رئيس الحكومة وأن الأخير التزم بترشيحه، ودافع عنه بقوة بالرغم من كل الضغوط، مضيفاً: الأخوة في التحالف الوطني يؤيدون هذا الترشيح، وكذلك التحالف الكردستاني، ومعظم نواب ائتلاف القائمة العراقية.

توفيق الياسري

ونقل عن الياسري وجود توافق على ترشيحه لمنصب وزير الداخلية ولا يوجد تحفظ أو اعتراض على ذلك، والإجراءات بخصوص إمكانية شغل المنصب ستتم بعد استئناف جلسات مجلس النواب بعد الرابع عشر من الشهر الجاري. يذكر أن توفيق الياسري كان ضابطا في الجيش العراقي السابق وغادر البلاد بعد الاجتياح العراقي للكويت فالتحق بصفوف المعارضة العراقية، وضمن مفاوضات تشكيل حكومة الشراكة الوطنية تم الاتفاق على أن تكون وزارة الدفاع من حصة القائمة العراقية والداخلية للتحالف الوطني.

غير أن مصدرا مطلعا داخل التحالف الوطني كشف أمس، أن ملف الوزارات الأمنية لن يحسم حتى نهاية الحكومة الحالية، مؤكدا أن اغلب الأسماء المقدمة إلى حقيبة الدفاع غير مقنعة.

وحسب وكالة البغدادية نيوز فأن المصدر قال إن "التحالف الوطني لن يسمي الوزراء الأمنيين بالنسبة للدفاع والداخلية والأمن الوطني"، منوها إلى أن "الأسماء التي قدمت لشغل حقيبة الدفاع لا تنسجم مع الشروط الموضوعة وهي الاستقلالية وعدم شمولهم بقرارات اجتثاث البعث".

بغداد لا تقر بأعداد الوفيات الفعلية لأسباب سياسية

الإحصاءات الأمنية تنافي الاتجاه إلى حرب أهلية

□ عن: أفكار عن العراق

تم نشر إحصائيات الوفيات والهجمات التي وقعت في العراق خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٢. وبرغم الأنباء المتعلقة بحرب طائفية جديدة فان الإحصاءات أشارت إلى أن هناك زيادة في عدد الضحايا خلال الشهر المذكور، لكن من جانب آخر فان هذا العدد يقارب الأرقام التي شهدناها في عام ٢٠١١. من الواضح أن المسلحين كانوا يحاولون إرسال رسالة بعد رحيل القوات الأميركية، إلا أن زيارة الأربعينية شهدت أيضا عددا كبيرا من الأهداف. في السنوات الماضية، تمكن المسلحون من الحفاظ على هذا المستوى من النشاط لمدة شهر أو شهرين فقط، ثم بعد ذلك كان عليهم إعادة التجمع والتسليح. هذا يشير إلى أن شهر كانون الثاني يعتبر استمرارا للتوجهات السابقة في الوضع الأمني ولا يشير إلى أن العراق يتجه إلى حرب أهلية جديدة. المنظمات المسؤولة عن إحصاء الوفيات ذكرت زيادة خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٢، حيث كانت إحصاءات "تعداد ضحايا العراق" ٤٥٨ قتلى –أي بزيادة ٣٧١ عن كانون الأول ٢٠١١– بينما ذكرت "الأمم المتحدة" ٥٠٠ حالة وفاة –أي اقل من عدد كانون الأول البالغ ١٥٥– ، و ذكرت "بغداد" اقل عدد للضحايا على مدى الأشهر القليلة الماضية. مع استمرار إشراف رئيس الوزراء نوري المالكي على وزارتي الداخلية والدفاع منذ كانون الأول ٢٠١١، فان هناك دليلا واضحا على عدم ذكر الأعداد الفعلية للضحايا لأسباب سياسية، وإلا فكيف نفسر انخفاض عدد الوفيات بينما وقعت تفجيرات في شهر كانون الثاني أكثر مما وقعت في كانون الأول؟

شهد كانون الثاني زيادة في عدد الضحايا بسبب ثلاثة أيام دامية، الأول في ٥ كانون الثاني تفجير انتحاري استهدف الزوار في مدينة البطحاء في محافظة ذي قار راح ضحيته ٤٥ شهيدا كانوا متوجهين إلى مدينة كربلاء في ذكرى زيارة أربعينية الإمام الحسين عليه السلام. في ذلك اليوم نفسه، أدى انفجار سيارة مفخخة إلى مقتل ١٥ شخصا في مدينة الكاظمية، وأوقع انفجار دراجة ١٣ شخصا من العمال في مدينة الصدر ببغداد، ثم في ١٤ كانون الثاني ادى تفجير انتحاري الى وقوع ٦٤ من الضحايا في مدينة الزبير في البصرة و هم في طريقهم الى جامع الخطوة. أخيرا، وفي ٢٧ كانون الثاني وقعت ٢٨ ضحية في تفجير سيارة قرب احدى المستشفيات في الزعفرانية ببغداد. هذه التفجيرات الجماعية هي التي زادت من أعداد الوفيات حتى بالإجمال كان مجمل عدد الخسائر في كانون الثاني مرتفعا، إلا انه لا يختلف عن الأعداد التي شهدناها خلال عام ٢٠١١، وكان معدل الخسائر للمنظمات الثلاثة التي تتابع أعداد الوفيات في العراق هو ٣٦٩ لشهر كانون الثاني، أي بمعدل ١١،٩ في اليوم الواحد، بالإضافة إلى وقوع ٣٣٠ هجوما حسب الأمم المتحدة. معدل الوفيات اليومي كان قريبا من ٣٦٤ و هو عدد القتلى في آب ٢٠١١ و ٣٦٠ في حزيران و هما الشهران الأعلى عددا لعام ٢٠١١.

لم يكن المسلحون أكثر كفاءة في شهر كانون الثاني ٢٠١٢ فحسب، وإنما استهدفوا أيضا عددا أكثر إذا حسبنا ضحايا الأربعينية، مما يجعل عدد الضحايا أكثر برغم انخفاض عدد الهجمات عن الأشهر السابقة. وكانت الهجمات لشهر كانون الثاني تتفاوت ما بين: ٢٠٢ هجوم بأجهزة تفجير مطورة، ٩٢ هجوما بأسلحة خفيفة، ٢٢ سيارة مفخخة، ٩ قنابل هاون/ صواريخ، ٥ رمانات يدوية.

من خلال الإحصاءات يتبين بان شهر كانون الثاني كان يضم اكبر عدد من الوفيات لكنه لا يختلف كثيرا عن اعلى عدد لسنة ٢٠١١. وهذا يناقض ما تناقلته الصحافة التي ادعت بان العراق على حافة حرب أهلية طائفية جديدة، إذ أن وسائل الإعلام كالمعتاد، عند ارتفاع عدد الهجمات في العراق، تبدأ بقرع جرس الإنذار من دون القيام بتحليل عميق.

ان انسحاب القوات الأميركية في ٢٠١١ والنزاعات السياسية المستمرة بين الأطراف العراقية، تزيد من الإحساس بالكآبة والتشاؤم في اغلب التقارير الصحفية.

■ ترجمة المدى

آثار احد الانفجارات.. ارشيف

إيضاح من حزب الدعوة- تنظيم العراق

ردا على ما نشر في عدد (المدى) الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٢/١ أوضح متحدث في حزب الدعوة تنظيم العراق انه "مع إيماننا بضرورة التواصل واللقاءات بين الكتل السياسية من اجل مصلحة العراق والشعب العراقي ولما للحوار البناء من دور ايجابي في تذليل العقبات فقد بذل حزبنا جهودا مخلصة لخدمة شعبنا ووطننا وإيجاد أسس للتفاهم والتعاون بين القوى السياسية وتعليقا على ما نشرته صحيفة (المدى) في التاريخ المذكور أعلاه نوضح انه لم يحصل لقاء بين السيد الأمين العام للحزب والدكتور صالح المطلك.

هذا وقد جاء في الخبر ذاته معلومات حول تاريخ الحزب ورموزه وهنا نؤكد عدم صحة تلك المعلومات التي وردت فيها مغالطات وعدم دقة، وفي هذا الإطار ندعو صحيفة المدى وكل المؤسسات الإعلامية في عراقنا الجديد إلى توخي الدقة في نقل الخبر وكذلك الحرص على أن يكون من مصادره الصحيحة". (المدى) تعرب عن أسفها لحصول هذا الخطأ غير المقصود.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون